

جزء من السلسلة الحوارية عن القيمة الاجتماعية للأرض ملاحظات من مداخلات المحاورين والنقاش مع الحضور

دفاعًا عن السكن في وجه سياسات التهجير

الاثنين ١٧ شباط
منشن، زقاق البلاط

تنظيم النقاش: «استوديو أشغال عامة» و «منشن»

موضوع النقاش: عرض لتجارب وحاجات مختلفة للسكن وعن دور القضاء بتكريس الحق في السكن المحاورون: الاستاذ صامويل بيشاه من حركة مناهضة العنصرية للتكلم عن تجربة اللاجئين الأفارقة، المحامي شريف سليمان عن تجربة العاجزين عن دفع القروض، المحامية ميريام مهني عن تجربة المستأجرين القدامى، المحامية مايا جعارة عن تجربة المستأجرين الجدد، والاستاذ بلال أيوبي عن تجربة حملة «تحت السقف»

أدارت الجلسة: جنى حيدر

نبذة: يُعتبر الحق في السكن من الحقوق الأساسية للعيش بكرامة وتأمين العدالة الاجتماعية، ويرتبط ارتباطاً وثيقاً ببناء شبكات الأمان الاجتماعي والوصول إلى سُبل العيش. إلا أنّ الحاجات السكنية المتنوعة والملحة لغالبية شرائح المجتمع اللبناني، مغيّبة تماماً في السياسات والقوانين والبرامج السكنية القائمة.

كيف نحمي قاطني المدن من مخاطر سياسات تسخّر الأرض والمنازل لتراكم الأرباح، فتنزع ظروف سكنٍ بائسةٍ وقائلةٍ في بعض الأحيان، وتنتهج التهجير والإخلاء والتشرد؟

في هذه الجلسة، نناقش الحاجات المختلفة والأوضاع السكنية المتنوعة، ونتطرق إلى كيفية تفعيل القوانين والتشريعات الراهنة لتأمين الحماية للسكان. كذلك نساأل دور القضاء في ضمان هذا الحق، في ظلّ مشهدٍ قانوني تسوده القوى المالكة لرأس المال ومصالحها.

نصّ المداخلات في الجلسة

مقدمة (جنى حيدر)

طبعاً موضوع السكن بالتحديد دائماً عم يكون حاضر وأساسي بكل التحركات الشّعبيّة والمطلبية، خصيصاً في ظل قوانين وتدخلات من حكومة أقل شي ممكن نقوله عنها أنها ما بتروسخ الحق بالسكن، بتسعى لتسليح الأرض، عم تكون دائماً سطحية وفردية وما عم تنظر أبداً لجوهر المشكلة والأساس وللحق بالسكن كفكرة عامة. استديو أشغال عامة كان إله شغل كثير كبير على موضوع السكن بالسنوات السابقة، من ضمنها إطلاق مرصد السكن يلي هو شبكة بتشتغل على توثيق الواقع السكني وبتشتغل على الضغط نحو إرساء حلول أو سياسات شاملة للسكن بالمدينة.

فنحن منعتبر أنه الحق بالسكن هو حق بالوصول إلى المدينة وحق بإستخدامها وأيضاً حق بالوصول إلى الشبكات الاجتماعية والموارد يلي بتوفرها البيئة الحاضنة يلي نحن عابشين فيها. فبهذا السياق بتجي هيدي الجلسة من جهة، من جهة ثانية إضافية، المكان يلي نحن فيه اليوم: "Mansion" هو كان حافر ثاني لإلنا لنطلق هالسلسلة الحوارية.

"Mansion" إله سبع سنين عم يشتغل كمساحة حرة ثقافية إبداعية غير ربحية بقلب بيروت. الطريقة الي بيشتغل فيها Mansion بتشتغل على إرساء مفهوم الحق بالستخدام الحر للمدينة. وبتشتغل على ضم أو كسر الشرح بين الملكية الفردية والملكية الخاصة والوظيفة الاجتماعية للعقار. آخر هالسنة بكون Mansion صرله ثمان سنين. المالك يلي كان كل هالفتره عاطينا البيت بدون مقابل، إجا الوقت إنه يسترجع بيته. فهيدا الشيبى خلانا نحن الأشخاص القيمين على Mansion إنه نخوض نقاش بيننا وبين حالنا وبين المجتمع المحيط فينا، الصغير والمجتمع الأوسع، عن شو يعني أنه يكون في مساحة مثل Mansion بالمدينة. شو أهميتها؟ كيف فينا نجابه خطر زوال هيكل تجربة؟ وشو هي الوسائل المتوفرة لنا لندافع عن هيدا الموضوع؟

فإذاً، بالعودة لجلسة اليوم، بالجلسة اليوم رح ننظر لخمس مداخلات، كل وحدة رح تفرجيننا حاجة معينة من السكن بقلب المدينة، التهديدات يلي عم يواجهها السكان والتي تعيق إمّا الوصول للسكن الكريم وإمّا إستدامة هيدا السكن وديمومته. طبعاً رح نتناول غياب دور القضاء بإنصاف الحقوق السكنية. المداخلات منوعة بين مداخلات قانونية مع محامين وبين مداخلات من أشخاص عم يشتغلوا ضمن حملات مع فئات معينة عم بتعاني من ظلم بالسكن، فرح نبلس بأول مداخلة مع الشريف سليمان، المحامي الي رح يحكي لنا عن التجربة الي عم يمرق فيها الأشخاص العاجزين عن دفع القروض السكنية اليوم. ثاني مداخلة الثانية رح تكون مع أستاذ بلال أيوبي من حملة تحت السقف الي عم يشتغلوا بطرابلس مع العائلات يلي تهجرؤ ليسكنوا بمجمع الحريري السكني بطرابلس نتيجة الممارك بين البداوي وجبل محسن. المداخلة الثالثة مع المحامية مايا جعارة لتخبرنا عن إقتراح تعديل قانون الأجازات. والمداخلة

الرابعة مع أستاذ صاموئيل بيشاه الي رح يخبرنا عن تجربة اللاجئيين الأفارقة وهو يشتغل مع حملة مناهضة العنصرية. والمداخلة الخامسة والأخيرة مع المحامية ميريام مهنّا من المفكرة القانونية رح تخبرنا عن قانون الأجازات القديم وعن دور، أو غياب دور الدولة، بإرساء الحقوق السكنية. فرح نبلس مع أستاذ شريف.

الشريف سليمان (محام)

يعطيك العافية، بدي أشكركن جميعاً على الوقت الي خصصتوه لحتّى جيتو. إذا كل واحد فينا بيأسأل حالو ليش أنا هون وليش أنا مشارك بهذه الإنتفاضة، بيطلع عنا أسباب عديدة ومتنوعة وغير قابلة للإحصاء. واحد من هذه الأسباب هو أزمة السكن. بال ١٧٨٩، كان في مجموعة خياليين بفرنسا مثل مونتيسكيو وجان جاك روسو إنتفضوا على النظام الملكي وقاتلوا كرمال تحقيق عقد إجتماعي يحدد علاقة ما بين الدولة والمواطن. الدولة عليها مسؤوليات بسيطة، والمواطن عليه مسؤوليات بسيطة. هذا المواطن يدفع ضرائبه وهذه الدولة تؤمن له الحماية والسيادة والخدمات التي تحافظ على حياته. الخدمات البديهيّة قبل ما نوصل على الرفاه.

واحد من الأمور الأساسية المطلوبة من أي دولة، أنه تقدر تأمن لمواطنيها الحق بالسكن. حقّوه بال ١٧٩٩ بعد ثورة عشر سنوات هيدا للمستعجلين علينا أنه إلنا ١٢٠ يوم بالشارع وشو حققنا وشو عملنا، وثورة صاحبة كانت وخلصت بإعدامات، يعني حققت إعدامات. فلاء نحن مناح وأنا بتمنّى عليكن تتفائلوا، الوضع السيئ كثير، فهو منح كثير، يعني الوضع كثر ما هو سيئ، ما ممكن هالعالم القاعدة بيوتها إلّا ما تطوف وترجع تنزل على الشارع بثورة لأنّه ما بقى في حلول عندهن غير ذلك بمعزل، أنا هون بس تقدم تجربة متواضعة. من ضمن المهام الي سعيينا أنه نتصدى لها من الأسابيع الأولى للثورة هي بحملة "مش دافعين". وقت الي تراكم بشكل سريع ودراماتيكي، فقدان القدرة الماليّة والشرائيّة لكل الشعب اللبناني، ما بقى عنده قدرة يدفع سنده الشهري لسكنه، الحد الأدنى. ما عم نقول عنده قرض شخصي أو أخذ قرض ورايح يكردر فيه. عم نقول قروض الإسكان الي وقفوها من ٢٠١٧ صار أي شب هلق بيتخرج من الجامعة بيصطدم بمجهول اسمه ربع مليون دولار وأنت وطالع بس بالحد الأدنى تيفكر يلاقي سكن. هيدا الشب المخزج من الجامعة، أهله باقين الدّم تيعلموه بلشنا نحكي برعب مليون دولار على الأقل تيلافي سكن يسكن فيه. حتّى هذه الفرصة بقروض الإسكان وقفوها. والي آخذين قروض إسكان وصلوا عمحل ما بقى عندهن القدرة يدفعوا هذه القروض. الي عم يحصل معنا، الناس عم تنصرف من الشغل أو تقبض نصف معاش. والمعاشات كلها سوا موطنّة طبعاً، ما هي منظومة، شبكة اخطبوطيّة مشغولة لحتّى يصير التقد الالكتروني وما يعود في مجال للكاش. فيوصل معاش هالمواطن على البنك موطن مليونين، مليونين ونص، ثلاث ملايين ليرة كانوا بيسووا الثلاثة مليون ألفين دولار صاروا يسووا ألف إلّا هلق. عم ياخذ نصف معاش وبدو يدفع سنده، ما عم يقدر يدفع سنده. إذا موطن المعاش، بيسحبوه سند قرض الإسكان كونه عم نحكي سكن كمشكلة أساس هلق. بيسحبوه السند بيضل الشهر كلّ بلا أكل.

طيب، بأي دولة، في هرم مازلو Maslow's Pyramid، الحقوق الطّبيعيّة التراتبيّة بالأولويّة، لازم الشّخص يأمن أكله وشربه، سكنه وغذائه، حاجاته الأوليّة يعني قبل ما نوصل على الرفاه. طيب، إذا بدو يوصل المواطن للمفاضلة بين الأكل أو الأمان. الأمان أنه يكون عنده بيت بأخر النهار ينام فيه مش ينام بالشارع. وصلنا لهون في هذه الدولة الملعونة أنه المواطن بدّه يفاضل ياكل ويطعمي أولاده، يا يلاقي بيت يسكن فيه. بحملة مش دافعين، حصرنا مجموعة إقتراحات قوانين معجّلة مكرّرة من مادّة واحدة. نهدف من خلالها بشكل تراتبي إلى إلغاء جزء من الدّين، كقروض السكن على سبيل المثال، هي أصل القرض وفوائده. إمّا أن نلغي ٣٠ بالمئة من القرض ككل والي هي بتكون من الفائدة، أو نعمل تخفيض للفوائد وبالتالي نسبة التخفيض على الفوائد بس تنعمل الجدولي بتكون تقريباً كمان خفّضت بنسبة ٣٠ بالمئة. تعديل على قانون الإسكان لحتّى نعمل الحماية للمواطنين، للمقترضين الي مش قادرين يدفعوا. طبعاً، هلق هون عم نحكي عن السكن. حملة مش دافعين تعاملت مع أربع أنواع من القروض يلي هي قروض اضطر المواطن ياخذها بسبب غياب الدولة يلي هي: السكن، التّقل (ما في نقل، ما بدّي سيّارتين بالبيت. إذا في نقل مشترك بطلع فيه بس ما في نقل مشترك) فأنا بدي روح عشغلي بدو يكون معي سيارة، وزوجتي بدّها تروح عالشغل بدو يكون معها سيارة. كل مواطن بلبنان مضطر ياخذ قرض سيارة، مش رفاه، بس لأن في غياب بالدولة بتأمين التّقل المشترك. التّعليم كمان، ما في جامعة لبنانية تساع عدد الطلاب وبالتالي، غير المستوى، غير التطوير والأبحاث، بيضطر الطالب يروح عالجامعات الخاصّة وعم ياخذ قروض للتّعليم. والقطاعات المنتجة الصناعيّة والزراعيّة يلي كانت عم تغطّيها قروض كفالات. هذا النوع من القروض الي كنا عم نتعامل معه على خلفيّة أنّ الدولة بالعقد الإجتماعي مقصرة تجاه مواطنيها. يعني نحن مش عايشين برفاه وقايمين نعمل ثورة مثل الجيليه جان الي عايشين برفاه وبدولة من الدول العظمى ومع حق الفيتو وما بعرف شو لأنّه حرّكولهن سعر البنزين ما بعرف قديه زادولهن ياه فعملوا ثورة طويلة

عريضة. نحن مش عايشين. نحن ما في دولة. إذا بتوسّع منبلش نكي. لكن بتعرفوا. بس لاء، أنا بصيب بوجع أكثر بحكم كميّة التشعّبات يلي غاطسين فيها بدورنا كمحامين بعدة مشاكل. بأقسط المدارس ومواجهها، بلقمة العيش، بالأجارات (هلق الزملاء بيحكوا بالموضوع). ما في مشرّع بالدولة اللبنانية، ١٢٨ غبي عملوا قانون غلط، عطّلوا، عملو تعديل للقانون بعده لاليوم مش قابل يمشي، ما حفوت عالمداخلة يلي حتحكي فيها زميلتي. يلي عم حاول قوله، نحن بحملة مش دافعين، مشاريع القوانين جاهزة، في مجموعة نواب حيوقعوهن وينحطّوا على أوّل جدول أهمل هيئة تشريعية معجّلة مقرّرة، وشكراً.

نحن بحملة مش دافعين لنتصدّى لمصارف فاجرين، فاجرين هي أكثر كلمة مهذّبة فيني إستعملها، يعني حتّى حافظ على اللياقة، فاجرين بالمعنى الحقيقي، كميّة الملاحظات والزّعبرة بالحسابات والزّعبرة بالفوائد ومخالفة القانون يلي عم نتعرّض لها أو نتعامل معها من المصارف مبكية. نحن عم نستقبل نهار الجمعة، وفي خط تلفون هلق بأخر الجلسة منعطينك هنّ، حتّى أي حدا بتعرفوه عنده هيك مشكلة فيه يتصل على الخط الساخن أو رقم المكتب لحتّى يجي على المكتب في محامين ياخذوا مشكلته ويقدموله كل الدّعم القانوني المطلوب إلى أن تُعرض بأوّل جلسة تشريعية (إن الله أراد) مشاريع القوانين يلي بتشكّل حماية حقيقية إذا تحقّقت لأنّ مشروع المادّة يلي نحطت بالموازنة او مشروع القانون يلي قدّمه علي فيّاض، ناقش فيه بس القروض المدعومة، ثمان أنواع من القروض المدعومة، ست أشهر، بعد الست أشهر، فوّتونا بالحيط، ما حكوا شو بصير، يعني أنا ست أشهر هلق المصارف ما بتلاحقني، بس يخلص ثلاثين حزيران، بواحد آب شو بصير؟ ما حدا بيعرف. حتّى النائب يلي قدّم المشروع ما بيعرف. إنّو يروح يحلها هو والمصارف، طب أنا هلق علي ست أشهر ما عارف إيدفعهم، مصروف من العمل، عم باخذ نصف معاش، إلى آخره، بواحد آب علي سبع سندات مع بعض. قال بحلّوها مع المصارف، بيعملوا إعادة جدولة، سند لقدام وسند لورا، بيدفع سند ونصف، إلى آخره، إنّو أما بدّي صدق أنّو المصارف رح تتعامل مع المودعين أو المقترضين بحلم أو بأخذ وعطاء؟ كذب. كلّ تشريعات حرّرت على عجل، غير مجدّية. هيدا يلي عندي. الأسئلة بعتمد بأخر الجلسة، ويشرفني جاوب عليها إذا كان عندي جواب.

الأستاذ بلال الأيوبي

شكراً أستاذ الشريف، أنا إسمي بلال الأيوبي، أنا أحد مؤسسي جمعية اسمها Shift بمنطقة القبّة بطرابلس، وهي تأسست بعد حوالي سنة من الخطّة الأمنية يلي صارت بالـ ٢٠١٤ لوقف المشاكل يلي كانت تصير بين جبل محسن والتبانة والقبّة، قرّنا نعمل مساحة بتشبه يمكن Mansion على خط تماس سابق بمنطقة مش كثير معروفة، مش شارع سوريا يلي يمكن كل الناس بتعرفه وصار فيه إلى حدّ ما شوي زيادة جمعيات ونشاطات. فقرّنا نروح على منطقة كانت تسمّى محور الأمريكان البقار. يلي بيعرف شوي بمدينة طرابلس، هيدي منطقة عسكرية كثير، فيها نادي الضباط، فيها كل شي بيتعلّق بالجيش والطبابة وغيره. بس بنفس الوقت بالـ ٢٠١٤-٢٠١٥ كانت مثل «No man's land» بتفوت عليها ما في شي، المحلات كلها سكرت، كان فيها مصانع خياطة من زمان كثير وغيره كلّ سكر، إلى آخره، فكانت ميتة، ولما بلشنا بالجمعية ما كنّا عارفين باختصاص الجمعية شو بده يكون، قلنا بدنا نعمل space، خلي هالمساحة تكون مشتركة بيجوا عليها من الميّلتين، نعمل أنشطة ومنشوف وين منصير. بعد أقل من سنة بلّشت تتوضح الأشياء أكثر.

طبعا بالدرجة الأولى موضوع الحياتي والأعمال وإعادة إحياء الأعمال على المحور وغيره كانت من أهم الأمور ولكن بنفس الوقت قرّنا إنّو نبلّش (يعني هيدا التعريف الثاني بعد تعريف الجمعية) يلي هوما أسمىناه خارطة طريق نحو المصالحة بطرابلس. بلشنا بحث بالـ ٢٠١٦ لنشوف نحن هالناس مشان ما ترجع تتكرّر (لأنّه بالـ ٢٠١٦-٢٠١٥ ما كان حدا مصدّق إنّو وقفت) يعني نحن من الـ ٢٠٠٨ بعد ما بلّشت الأحداث بعد ٧ أيّار بعدها بثلاث أيّام بطرابلس، خلصت ببيروت بست أيّام، نحن ضلينا ست سنين من الـ ٢٠٠٨ للـ ٢٠١٤. وهي كانت رد فعل على ٧ أيّار. فالفكرة أنّو نحن بلشنا هيدا البحث لنفهم أكثر فعليا شو سبب المشاكل الأساسية يلي عم بتصير وليش عم تتكرّر وشو أهم الأمور يلي (خلينا نقول) المخرجات الي طلعت فيها هيدي المعارك والاثنان وعشرين جلسة، كيف غيّرت حياة العالم.

بوحدة من الجلسات، كنا نعمل لقاءات مختلفة، شي Focus group، شي نروح عند الناس بالمحاور نحكي مع مقاتلين سابقين وغيره، بوحدة من الجلسات تبع خلق الطريق نحو المصالحة، بتطلع ست اسمها أم لؤي، بتقول (وهيدا طبعا نذكر كثير بأكثر من محل، هلق بقلكن كيف): "نحن منفضّل ترجع المعارك ولا ننكب بزات بيوتنا" يعني نحن أفضل لنا ترجع المعارك وتنسانا الدولة اللبنانية، فمن هون لهون لتعرف شو القصة، طلع إنّو هي وحدة من أكثر من مئة وخمسين أو مئتي عيلة بفترة من الفترات احتلّوا بيوت بمشروع سكني اسمه مشروع القبّة السكني أو ما يعرف بمشروع الحريري. هلق بقلكن، طبعا بطبيعة الحال هيدا جزء من الزبائنية السياسية

المستمرة انو حتى هلق اذا بتروح بتقله مشروع القبة السكني بيعرف اسمه، هو معروف بمشروع الحريري. المنطقة كلها اسمها مشروع الحريري. فالمشروع كان فيه عدد من الشقق يلي ما استمكت (وهلق منحكي ليه)، ففاتوا ب٢٠٠٨، وابتداءً من ٢٠٠٨ احتلوا (هن بقولوا "خلعوا") الشقق الي ما كانت مسكونة، حوالي مئتين وعشرين شقة بوقتها، سكنوا فيهن الناس الي تهجرت من المحاور. وحتى بمشروع القبة السكني، مقصوم، (يعني في نقطتين جيش) سنة وعلوية. يعني ثلثينه تقريباً يسكن فيه السنة وفيه ثلثه تقريباً يسكن فيه علوية بقلب المشروع. طبعا، في اختلاط بمحلات بس كان كمان هو نفسه المشروع خط تماس. يعني في خط تماس بقلب مشروع الحريري أو القبة السكني.

بالجلسة أم لؤي بتقول أنو نحن منفضل ترجع المعارك وما يطلعونا من بيوتنا. كان الفكرة من مداخلتها إنو الدولة حركت الملف بعد الخطة الأمنية رجعت أو كانت بلشت تمشي بموضوع إنو يطلعوا المحتلين من البيوت كرمال يبيعون وبرأيها (كما برأي كثير منهم) إنو كانوا ناسيينهن وقت المعارك. وقت المعارك ما حدا بالو لا بهالشقق ولا ببيع هيدول الشقق. وبالتالي مشوا فيها على هالأساس. وهيدي الجملة عن تفضيل المعارك عن السلم نذكرت بالمصري. لأنو نحن كنا ناكل وقت المعارك أكثر من هلق، كانوا يدفوعوا مصاري. ونذكرت بالشغل إنو نحن بمحلات معينة كنا نروح حرس، قائد محور، أو حرس لشي سياسي بالمدينة، يشغلونا، يعطونا عشرين ألف وثلثين ألف بالنهار، هيدا كلّه نذكر بنقاط المحاور ومن ناس ساكنين بهالمنطقة. وبالتالي هيدا خلانا نفهم أكثر قديش ال Economy of war أو المصري يلي كانت تجي بسبب المعارك مهمة بالنسبة للناس. وبالتالي إذا نحن ما قدرنا فتنا على القضايا الأساسية تعيتهن وساعدناهن، هيدول الناس بشوفوا في فائدة بالحرب، نحن ما منشوفها. وما فيك تردهن عنها إذا هني بشوفوا فائدة بالحرب. يعني إذا هني فعلياً بعيشوا من المصري يلي بتجيهن من المعارك، هيدا بصير هدف بالنسبة لإلهن. بدهن معركة تجي. هيدا الشئ بتسمعه كثير بطرابلس خاصة هلق بعد الثورة وغيره، يعني فعلاً الوضع مش مأساوي، هو أصلاً كان مأساوي وكارثي بكل المقاييس والمعايير.

لنحكي شوي عن مشروع القبة السكني، المشروع بطبيعة الحال كان أحد القرارات الأولى لحكومة الحريري الأولى بال ١٩٩٢ لإعادة إعمار منطقة أو حي كامل بهالمنطقة يلي حكيتكن عنها "الأمريكان البقار" يلي دمّرت تماماً أثناء الإجتياح السوري بال ١٩٨٦ لقبل معركة التبانة أو ما سمي بمجزرة التبانة. هيدي المنطقة قُصفت بالآلاف الصواريخ. يعني بتشبه كانت كيف هلق منشوف كثير من المدن السورية مدمرة تماماً. بقولوا إنو الردم يلي طلع من هالمنطقة نعمل فيه كورنيش الميناء كله توسع. هلق كان في دمار، ما كان في شي بينعمل، يعني إعادة ترميم أو غيره. فانجرفت كلها وطلعت ٦٨ بناية، هلق ضخمة. هيدول ال ٦٨ بناية بقلبهن حوالي ال ٧٨٠ شقة. كانت Two phases يعني أول مرحلتين من المشروع. في مرحلة بعد من المشروع بعد ما اتنفذت، مفروض هلق بدهن يبلشوا فيها. ما بعرف كيف بالإفلاس بدهن يعمرها هيدا المشروع. بس بعد في مرحلة ما انعمت. استمكت الدولة اللبنانية الأراضي من ما سمي قبل باصحاب الحقوق. عندك عقار، عندك شقة؛ إلى آخره، بخيروهن للناس إنو يبيعوا أو يشتروا شقة بالمشروع يلي نعمل. الدولة يلي فكرت فيه هي انو نعمل عدد شقق أكبر شوي من عدد شقق اصحاب الحقوق يقدروا يمولوا منه مشروع إعادة الإعمار. وعملولهن على عشرين سنة قروض ميسرة للناس يلي بدها تشتري. فبقي تقريبا بال ٢٠٠٨، كمان شغلة، هو خلص تقريبا بال ٢٠٠٥ ولكن لم يتم افتتاح المشروع بسبب إغتيال رفيق الحريري. وبسبب إنو أصلاً كان بلشت بعض المشاكل هون وهون بطريقة إدارته. وهو تابع مباشرة لصندوق المهجرين، مش للوزارة. وبالتالي كل القرارات بتجي من رئاسة الحكومة.

من ال ٢٠٠٨ لما بلشت الناس تحتل البيوت لل ٢٠١٤، كان في علاقة مرضية بين الناس والدولة، بالإبتزاز. وأكثر من هيك، كان أوقات تنباع شقق محتلة من قبل الناس. يعني كانت تنباع الشقة هني وبقلبها. بالتالي، يجي حدا يقول انا اشتريت هالشقة، هي كانت للدولة، وهلق صارت لإلي. وبالتالي لما تبطل للدولة، الدرك بينفذوا الإخلاء بطريقة أسرع ومباشرة. فبالتالي، الدولة أو صندوق المهجرين بكثير من المحلات، حط الناس بوجه بعضها ليخلص هو من الموضوع. وحتى صار في تزوير بكثير من المحلات بأرقام العقارات والمقاسم والشقق، يغيروا رقم ويبيعوا شقة، سمسرات وهيك. فأول شغلة يلي صارت مع أم لؤي وغيرهن من الناس يلي هونيك، قررنا كجمعية إنو نحن مش أم الصبي. نحن لا عايشين هونيك ولا منعرف المعاناة يلي بعيشوها. وبالتالي يلي بتقدر تقدمه الجمعية هي إنو نخلق committee، وللأسف مش هني اليوم عم يحكوا عن هيدا المشروع. أنا عم بحكي عنهن، وهيدا الشئ حكينا عنه شوي نحن والمنظمين، كنت بتمنى إنو هني يكونوا بس صراحة ما الي قلب قول لحدا فيهن قفي شغل وتعا احكي لأنو بعرف إنو هيدا النهار أولى إنو يطعمي عيلته. فبوحة من الأمور (على فكرة هني كانوا بخيمة طرابلس من اسبوعين يمكن حكوا عن الموضوع، أنا ما كنت، فهني طلوعوا حكوا بطرابلس حتى مع إنو كمان فيها شوية خسارة بس خسارة أقل من نزلة بيروت). بمحل، اللجنة يلي تأسست committee بلشت تطالب وتعلي الصوت، وقدرت توقف بيع الشقق هني واهلها فيها. يعني جمدت هيدا الموضوع، وقدرت قعدوا

مع مدير الصندوق، قدرو يطلعوا بالإعلام وعالتلفزيون أكثر من مرة، وهلق جمدت. بطبيعة الحال، كل يلي عم يقوله حملة تحت السقف إنو نحن بدنا نضل تحت السقف، تحت سقف بيوتنا وتحت سقف القانون، وإنو نستملك هالبيوت. يعني هني يلي عم يقوله هالمحتلين؛ بما إنو هالبيوت مش لحدنا، ومني محتل ملك حدا، شروني يها. هلق طبعاً ما بعرف بالظروف الحالية قديش قادرين نضل نعرض هيدا الموضوع، ولكن هيدا كان الهدف من وراه. من بعد حملة تحت السقف، كمان قلنا إنو نحن ما بدنا نضل نخلي الدولة تفوت بالناس يلي عايشين بالمشروع. فعملنا committee ثانية إسمها قلب المشروع، يلي بتضم ناس من المحتلين (تحت السقف) وناس آخرين من أصحاب الحقوق. هون كمان بدي علق عموضوع أصحاب الحقوق لأنه التمييز بين الناس، الدولة بتسمي يلي كان عنده أي حقوق أو غيره بالمنطقة "أصحاب الحقوق" ولكن المحتل مش صاحب حق. وحق السكن مثل كأنو مش حق. يعني حتى هني، بقلك أنا مش من أصحاب الحقوق. يعني هلقد الأمور يلي أوقات الدولة بتكبتها كمصطلحات تجذرت برأس الناس. لأنو اليوم أي حدا من المحتلين بقلك في أصحاب الحقوق وفي نحن، يعني هو ما بيعترف إنو هو صاحب حق. فكمان هيدا الموضوع بده كثير شغل، نحن وإياكن كحملات بتشتغل عهيدا الموضوع تهني يصدقوا إنو هني أصحاب حق تيقدرنا يكفوا بهيدا الموضوع ويقالوا فيه. ما بدي أخذ وقت أكثر من هيك. بس طبعاً إذا في أي أسئلة فينا نرجع نحكي عنها بسياق الجلسة. وكمان بتمنى إذا قدرنا وإذا حدا بيهمه هالملف أو هالموضوع، منقدر نعمل جلسة مثل هيدي بس بالجمعية ب shift بالقبة ويكون كل ال committee موجودة أو الناس يلي هن عم يشتغلوا على هيدا الملف، ونعمل جولة نحن وإياكن بالمشروع لأنه فعلاً فعلاً بالبنى التحتية وبالمشاكل وكل شئ موجود فوق مخيف. يعني الدولة عملتلهن هيك مثل مجموعة بنايات وتركتهن وحملت حالها وفلت.

مايا جعارة (محامية)

إنطلاقاً من يلي تقدمو فيه الأساتذة، خليني قول أول شي إنو أزمة السكن ببلبنان هي مشكلة ضاغطة وتبحث عن حل. بالرغم من إنو حق السكن هو حق أساسي droit fondamental وهو سقف عائلة تشكل حمايته عصب الحياة الإجتماعية، وبالرغم من إنو السكن مش سلعة ولا منتج، بل هو من صميم الواجبات الإنسانية للحكومات والدول، وبالرغم من إنو هو حق لكل إنسان فقيراً كان أم غنياً، وإنو حق السكن هو حق قائم بذاته وليس تابعاً لحق الملكية، لا بل يسمو عنه، إلا إنه للأسف عنا ببلبنان ملاحظ إنو السكن قد تم تلميحه للسوق العقاري. ومنشوف كيف إنو المضاربات العقارية هي يلي بتحدد سعر العقار، وما لها من تأثير كبير على بدلات الإيجار.

السكن عنا ببلبنان (خصوصي بعد الحرب) منشوفه قديش مرتبط بأليات السوق. هالشي واضح، إن كان من خلال قانون الأجازات الحر، ويلي هو حيكون الموضوع يلي رح إحكي عنه ويلي هو فعلاً بلا ضوابط تذكر وهو متروك للعرض والطلب ومن خلال قانون الإيجارات الجديد يلي متعلق بالإيجارات القديمة المعمولة قبل سنة ال ١٩٩٢ يلي إجا القانون الجديد وربط بدل الإيجار بنسبة مئوية من سعر الشقة وسعر العقار. إنطلاقاً من إنو السكن هو موضوع أمن إجتماعي وهو حاجة إجتماعية لا يجب أن يترك للعرض والطلب فقط من دون أي ضوابط وما لازم يكون مصدر لمراكمة الأرباح. ولما كانت خدمة الإيجار هي وسيلة أساسية للحصول على السكن، يعني إذا الإحصاء أو المسح يلي عمله برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بال ٢٠٠٨ بيعطي إنو ٤٩,٥ بالمئة من السكان بيوت هني مستأجرين. يعني منشوف إنو فعلاً هو وسيلة أساسية (الإيجار). وإنطلاقاً من إنو كل المبادرات بمجال الإسكان الإجتماعي تركز على ملكية الشقق متناسية سوق الإيجارات يلي كرماله عم يزداد سوءاً. والسنة الماضية مجلس النواب قرر وضع خطة إسكانية للبلد ومطلق بصلب الخطة الإسكانية هي معالجة عقود الإيجار ووضع ضوابط من شأنها رفع الأضرار الإجتماعية اللاحقة بالمواطنين، ولما منشوف قديش الفجوة كبيرة بين سعر الشقق وبدلات الإيجار من جهة وإيرادات ومعاشات المواطنين من جهة أخرى خاصة بعد الفورة العقارية يلي صارت ب ٢٠٠٧ واليوم مع الوضع الإقتصادي المتردي يلي عم نشوف تأثيره الكبير. يعني من تشرين لليوم منشوف قديش عم تزيد عنا نسبة الإتصالات اليومية يلي بلشت بداية الأمر أكثر شي على موضوع العملة، بأي عملة بدنا ندفع وبسعر الصرف وكذا، وأخذت تزداد بوتيرة مقلقة. وبقدر قول إنو يمكن نصف الإتصالات يلي عم تجينا من الشمال والنصف الثاني من باقي لبنان، ما بعرف قديش عنجد بالشمال الوضع صعب، ما عم يقدرنا يدفعوا بدلات الإيجار، وعم يتراكم شهر وراء شهر. وحتى إنو صار عم يجينا كثير عم يطلبوا إستعاء لمساعدات نقدية لأنه ما بقى عندهن حلول وما عندهن مأوى يروحوا عليه. مشان هيك اليوم هناك ضرورة إنو تدخل الدولة عبر التشريع لوضع بعض من الضوابط والأسس الواضحة على غرار ما هو معمول به بمعظم دول العالم لردع هذه التجاوزات. هلق، هنالك أسس عديدة يجب أن تكون موجودة بعقد الإيجار تتأمن نوع من الإستقرار. نحن أخذنا خمسة من هذه الأسس وقدمناها، يعني لقينا هول الخمسة يلي يمكن يقطعوا أكثر من غيرهم وبيتناسبوا شوي مع الوضع ويمكن يقدرنا يقطعوا كإقتراح قانون على أمل أن يتبناه عدد من النواب تنقدمه كإقتراح قانون معجل مكرر يرمي إلى تعديل المادة رقم ٥٤٣ من قانون الموجبات والعقود. اليوم ببلبنان، الحديث عن قانون الإيجار الحر يعود إلى ربع قرن لورا مع صدور القانون ١٥٩ ع ٩٢٤ يلي هو يعرى العقود المعقودة بعد تاريخ ٢٣-٧-١٩٩٢، وهيدا يلي هو خاضع لمبدء حرية التعاقد ولمشيئة المتعاقدين. هيدا القانون تقريباً خال من الضوابط. يعني الضابط الوحيد يلي

فيما نحكي عنه هو إذا كانت المدة المحددة بالعقد أقل من ثلاث سنوات، تعتبر الإيجارة معقودة لفترة زمنية مدتها ثلاث سنوات. هيدي الفترة هي كثير قصيرة. ما بتوفي بالغرض. اليوم الإتجاه العالمي هو لمبدء الديمومة أو التمتع المستدام *jouissance durable* لأنه بدك فترة تكون نوعا ما طويلة ليقدر الواحد يستقر، يبني عيلة، يربط أموره. مش يعيش يروح كم سنة يحط عفشاته وينتقل يفتش عبيت آخر لأنه بدو يقله إنو زاد البدل. كل سنة بيقدرو على أعصابهن العالم ناشرين آخر السنة شو بدو يقلهن صاحب الملك وقديش بدو يرفع البدل. منشان هيك، نحن أول نقطة حطيناها، هي إنو إذا كانت المدة المحددة بالعقد أقل من خمس سنوات، تعتبر الإيجارة معقودة لفترة زمنية مدتها خمس سنوات. بس كمان، تمدد هذه المدة مرة واحدة بمشيئة المستأجر المنفردة. وهيدا الشي بتلاقيه بالعديد من الدول، مثلا فرنسا ثلاث سنين تمدد ثلاث سنين بمشيئة المستأجر المنفردة. بس إذا مارس المستأجر حقه بالتمديد، ما يبقي البدل نفسه، يزداد أو ينقص هذا البدل بحسب (نحن قلنا) معدل التضخم. بس هو في يكون حيلنا مؤشّر آخر، مش ضروري التضخم، بس المهم إنه يكون مؤشّر متحرك، شيء موضوعي مش إعتباطي. مثلا، بدبي عندهن مؤشّر ضبط الإيجارات. بيشوفو قديش مثلا بالمنطقة الإيجار، بقيسوه مع إيجار ثاني سنة، بشوفوا قديش طلع. لكن قلنا ثاني نقطة هي المؤشّر المتحرك، إذا بدنا نشوف شوي قانون مقارن بعطيك أمثلة ألمانية، بلجيكا، بولونيا، سويسرا، كلهن عندهن المؤشّر يلي عم بحكي عنه. حتى بسويسرا عندهن ربط بأسعار الفائدة على رهن القرض أو الرهن العقاري وعندهن حتى إذا شافو بدل زايد عن اللزوم، إله حق المستأجر ينزله. لها لدرجة في حماية. ثالث نقطة إذا مارس المستأجر حقه بالتمديد مرة إضافية، نحن قلنا يكون في إعفاء، يعني تشجيعا للمالك إنه يعرض شقته، إنه يكون معفي من ضريبة الأملاك المبنية. يعني إذا مدد، أو بيقدرو يكون شي ثاني. بس تشجيعا وتحفيزا للمؤجر. النقطة الرابعة هي فرض شروط جودة السكن. وهيدا شي كثير مهم وعنده هدفين: الهدف الأول الحفاظ على المآجير والأبنية بحالة جيدة، والهدف الثاني هو تأمين سكن لائق وصحي وغير متهاك. ساعتها، نحن قلنا إنو البلدية بدها تيجي تكشف وتعطي شهادة مطابقة، إنو هيدا المآجور صالح للتأجير. وترفق هذه الورقة مع العقد هيدا. من بين الشروط لازم يكون حالة السكن غير متهاكة، ما يكون في نش أو عف، تكون واصلتله ماء الشفة والماء الساخنة والتدفئة، المساحة ما بدها تكون كثير صغيرة، بدو يكون إلهما فتحات واصلتلهما نور الشمس مش بيت ما إلو شبك. إذا منطقة صاخبة ما فيهن بأجروا فيها، إذا في تلوث، يعني حتى ممنوع يتأجر القبو. نحن اليوم إذا بتشوفو شو يلي عم يتأجر والحالات والبيوت وبأي أسعار، هيدا شي مش لحد، يعني مش لعالم. والنقطة الخامسة هي النقطة إستجدت نظرا لسعر الصرف وهيدي، إنو نحن حطينا العملة، حماية للعملة ولرفع شأنها، لإنو أغلبية المواطنين معاشاتهم بالليرة اللبنانية، قلنا إنو العقد يجب أن يكون بالليرة اللبنانية. أما إذا اتفق الفريقان على عملة غير العملة الوطنية، فبيجي على هذا العقد غرامة. وعلى كل الأحوال إذا ما كانت هالعملة متوفرة، بيقدرو المستأجر يدفع البدل بالعملة الوطنية بسعر الصرف الرسمي. بفتكر إنو هيدي أقله فينا ب domain (حقل) الإيجارات تنعمل.

- سؤال: غير مسموع

- جواب المحامية:

إيه، هي هلق هيك، بس تقلك الخوف من شو، لإنو عنا كثير حالات عم يتصلوا إنو بالنسبة للموضوع، إنو دفعوا باللبناني وبسعر الصرف، بقلولك "طب ما في مشكل، نحن مندفع، بس خايفين آخر السنة شو بدو يقلنا، بدو يقلنا فلو" هيدي هي مشكلة إنك انت قاعد تحت رحمتهم، سنة الجاية ما بعود بيجددلك. مشان هيك، لازم تتقنون بشكل إنو ما يكون هيدا المستأجر ما بدو يدفع هو ما بدو يدفع باللبناني، هو بدو يدفع بالدولار. لاء، هيدي للكل. يلي ما معو بيقدرو يدفع باللبناني ساعتها من هيدا الموضوع. هلق بعد في كلمتين صغار نحن مش حاطينهن بالمشروع بس هني بالنسبة، في كثير بلدان حاطين *le plafond* (سقف) معين فوقه بهيدي المنطقة ما بيقدرو يطلع البدل. هيدي كمان من الضوابط المهمة. نحن مش ذاكرينها عنا، بس حتى في كثير بلاد، مش رح أذكر بس مثل إنجلترا يلي هي من أكثر البلاد عندها حماية لحق الملكية وحرية التعاقد حاطة هيدا ال *plafond* فوقه ما بيقدرو يطلع. كمان في كثير من البلدان عندهن العقد بالأساس بكون غير محدد المدة أو محدد المدة وإذا تمدد مرة وحدة يعتبر كأنه أصبح غير محدد المدة. هيدي ما بيقدرو يشيلها المآجر إلا بتبرير للدافع. بدو يكون في سبب. مش لإنو إجا حدا بدو يدفعو أعلى بعشرة دولار، لاء. بدو يكون في سبب، يعني هو مثلا عم يزعجه، ما عم يدفع، بدو المالك يسترد البيت لضرورة عائلية، أو لأي سبب وجيه. هلق، حل النزاعات، هيدي كمان كثير مهمة، لازم يكون في تشريعات تلزم أول شي بمحاولة إيجاد حل حبي. يعني مفروض على القضاء إنو يجرب يحلها. واليوم هي كثير بتحل مشاكل بخصوص إنو في عالم ما عم تقدر تدفع لإنو نزل معاشها للنص وكذا.. بس توصل لعند القاضي والقاضي بدو يجبرهن على حل. تفضلوا لاقوا حل ويحسم الحل. بفتكر إنو كثير من الأمور كانت بتتسوى. كمان إعطاء مهل للإخلاء، لازم يكون في عمل على خلق منظمات إجتماعية تشرف على الإخلاء وتبلغ لإيجاد البديل وإيواء المطرود. ولزوم يكون إنو الملاذ الأخير هو الطرد. يعني يتجرب بكافة الوسائل إنو يبقى أو يتلاقوا بديل سكني.

Sorry, I cannot speak Arabic well, and also I cannot speak English very well. If I miss a word, please connect my feelings. Thank you. Maybe you do not know where I come from, I just came from Ethiopia. I am an Ethiopian domestic worker in Lebanon. It has been eight years since I [started working] in Lebanon. Now, I came from my ground community center, but I am just representing domestic workers. Not the NGO. So I would like to talk about the housing we are facing in Lebanon. As domestic workers, we are facing too many problems. But, I think this is why we are sitting here; to see the problems. In Lebanon, mostly when we come here as domestic workers, it is not allowed to rent a house by ourselves. Because we are not allowed to go out of the employer's house, to live renting a house. So, there are many people outside, domestic workers, documented and undocumented. Mostly, the undocumented people are renting houses in specific places where they can be secure, and the least price for renting a house. So, our people are searching for houses in specific places, they cannot afford, even if they can afford a house in some popular places, they do not go there because they are not secured. And the communities who are living there are not allowed to let them rent the house beside their house. So, we go to some places where we can get some kind of security; from police, and from other matters. I do not like to mention the places, they are somewhat secret. So, the people who are renting the house, as I said before, there are two categories. The people who ran away from their employers, it means undocumented. And there are documented ones that are not in the contract of the house. Those people are renting the house as a group so they can afford the payment. So, they go there and they rent the house as a group. Like a refugees' camp and the people who live densely in Beirut and outside Beirut also, because it is an open space for us to stay there. The difficulties that we are facing in Lebanon: the first thing, we cannot get a house where we want to stay. Let's say our workplace is in Ashrafieh, like even if there is a house, nobody rents me the house. The first thing that they told me when I said it is for me, they did not allow me to rent the house. So I have to go far to get a house where they allow me to. Or I have to search for other people so we could rent the house as a group. So it is a little bit difficult to get a house around my work. As a culture, the problem we are facing when we rent a house, our food has a little bit of a louder [stronger] smell. So the people do not like that. Everytime a holiday comes, we have to go somewhere else far where the Ethiopian community lives there densely so we can cook. No, it is not allowed to cook at the building we are living. Not all the places, there are landlords who give us a chance to cook our food and to do whatever we want. They give us some privacy. Not everywhere, but mostly, in high numbers, this is one of the problems. The other one we are facing, if one Lebanese rents a house, he can change the key whenever he wants, the landlord will not own the key. But for us, there are places where the landlord keeps one of the keys and whenever he comes without notifying the person who is renting the house, he can come in and search the house. By the time the person who rents the house is not around their

house but the landlord goes and searches anything he wants. Even sometimes, when they come back from their job or when they are sitting in the house, knock and come inside without any permission. So they did not say anything because they could not get a house at other places. So they stayed there and did not say anything about their privacy. Here, I see too many things. It has been eight years since I came to Lebanon; still I am not facing a housing problem because my sponsor just gives me a house. But I am one of the representers of the Ethiopian community, so I go many places and I have the contacts of many of our Ethiopian citizens, so there are many happenings. Like, they will be arrested while going to their job or by any means the police will come and take them from their house. But after one month, without notifying these people, they just throw all their stuff outside and lock the house. Maybe they will rent the house for another person, they do not care about their stuff. So they lost their money, their precious materials, and also the stuff they were using while they were in the house. I think you understand me. After the current financial crisis, many of the Ethiopians are facing, by paying their money; the landlord does not accept Lebanese Lira. We cannot pay with Lebanese Lira, even the citizens cannot find the Dollars. If, let's say one Ethiopian girl who is working for a company or something else, will get like three hundred, three hundred fifty or lets say four hunder dollars. But this time, she is not being paid by dollar. The landlord says she has to pay in dollars. So he has to go to the Sarraf and she has to pay half of her salary to get the money. And she does not get anything. She will pay the rent and stay starving or she couldn't support herself or her family. So we are also facing the current financial crisis, as much as the Lebanese people are affected by this problem. Here, we are not asking to be treated like a Lebanese. But as much as I know, it is a human right to have a house as far as I follow and respect the laws of the country. But if something happens like I said before, like if someone is imprisoned or has a problem with the landlord, we cannot say anything; we cannot go to the lawyer or the police. Because most of these people do not have papers so we cannot ask for their rights regarding being removed from the house. So they stay outside or search for other people to stay with. The legal firms are not supporting such kind of situations. Even if they are documented and have their papers, it is not legally allowed to rent the house without [the knowledge] of the employer. Most of the employers did not allow their employees to stay outside, But there are freelancers. We know there are no free visa in this country, but we just use this word normally "freelancer". There are papers, but they are working for some cleaning organization or company but they rent the house and stay with others but the company will not pay that rent. But even if they are legal, they cannot go to a lawyer of the police station to get justice. They just cry and leave. They cannot do anything. When I say just this, I do not know how many things you are seeing outside or are informed about, the domestic workers, it is not only the Ethiopians, it is all the domestic workers who are working in Lebanon. Maybe you cannot get all the information. The housing problem is a very simple thing for us. When we are thrown out of the house, maybe we will find another friend's house and we stay there. But we did not get any justice while we are dying or being beaten by the employers. There are many things I cannot explain. But there is no

justice. When I talk about the housing problem, it is a very simple thing for us. We need justice as a human being in this country

رح إحكي بالعربي عالسريع يلي كان عن يقول صومائيل، هو بيشتغل مع العاملات والعاملين الأجانب الأفارقة بالتحديد بلبنان. حكي شوي عن بعض المشاكل يلي بيواجهوها بإمكانية الوصول إلى السكن لأنه هني بمجرد ما يجوا غلبنان ما عندهن أي حق إنه يسكنوا لوحدهم. بدهن يكونوا ساكنين عند بيت الشخص يلي استقدمهن، يلي مفروض يكون موضعهن. فالأشخاص يلي بتقرر، أو يكون عندها مجال إنها ما تكون ساكنة ببيت حدا، بيفتشوا على مساكن لنفسهن. إجمالاً؛ خياراتهم الأولى أو الوحيدة أصلاً بتكون بمجتمعات أصلاً فيها عدد كبير من الأجانب لأنه في كثير مجتمعات بترفضهن وبترفض إنو تسكنهن بياناتها. فهني لما يروحوا يفتشوا على سكن ما يكونوا بس عم يفتشوا على السعر يلي بيقدروا يدفعوا، فيهن يدفعوا لسكن لائق أحياناً. ولكن ما عندهن فرصة يسكنوا ببعض المجتمعات لأنو ما بيتقبلوهن. هيدا الشيء بيجهرن يروحوا على مساكن وضعها ما يكون إنساني. من بعض المشاكل كمان، أولاً هيدا الشيء ما بخليهن يلاقوا مساكن قريبة لشغلهن. وبيتعرضوا أحياناً لبعض المدايقات بسكنهن. مثلاً بكل بساطة لأنو أكلهن بطلع ريحة كثير مزعجاً أحياناً بيمنعوهن يطبخوا بالمبنى تبعهن. فبأعيادهن بيضطروا يفتشوا على مطرَح ثاني ويجتمعوا ويعملوا أكل وأشياء بكل هالبساطة. والمشكلة الأكبر عندهم هي إنو لما بيتعرضوا لعملية إخلاء، تتم بطريقة جدا تعسفية بكثير من الأوقات. أولاً المالك معه مفتاح بيتهن بيقتل ساعة يلي بدو. أحياناً يلي بصير إنهن يغيروا المفتاح وخلص إنو هني بطلوا ساكنين هون. أحياناً بيبتولهن اغراضهن برات البيت. وأحياناً هني أصلاً ما يكون عندهن فرصة يمرقوا ياخذو اغراضهن. بالإضافة لهيك ما عندهن فرصة حتى إنهن يروحوا على القضاء. فهيدي على السريع يلي تطرقنا لإلها.

ميريام مهنا (محامية وباحثة)

مرحباً أنا إسمي ميريام مهنا، باحثة بالمفكرة القانونية، رح إحكي سريعاً عن نقطتين اليوم. أول شيء نتائج البحث يلي عملناه عن دور الدولة بالسياسات الإسكانية، فمن جهة الدولة والسياسات الإسكانية، أي السياسات الإسكانية للدولة اللبنانية. ومن جهة ثانية نعرج على وضع قانون الإيجارات القديم، إذا فيني قول.

أول شيء يمكن كثير من اللافت نذكر إنو الحق بالسكن بلبنان بيتمتع بقوة دستورية. والمجلس الدستوري حتى بقرار لإلو بال ٢٠١٤ يقول إنو الحق بسكن لائق، يحدد إستناداً للشرعات الدولية، بيغرض موجب على السلطات العامة باعتماد سياسات عامة اجتماعية واقتصادية بالسكن. لما منطلع على شو عملت الدولة بلبنان منرجع عأول ما حتى هي بال ١٩٦٢ صدر قانون الإسكان وعطى أو خلق مجلس الإسكان وعطاه صلاحيات ميسرة بتأمين التقسيط والتسليف من أجل التملك، مساعدات لترميم المنازل كمان. كما تشجيع باعتماد إعفائات من الرسوم والضرائب، مروراً بتعديلات تشجيعية وإذا بدكن إلغاء مؤسسات إسكانية لوضع أخرى بدلها. يعني من إناطة هالشيء بوزارة الشؤون والعمل، بعدين رجعوا خلقوا وزارة الإسكان، بعدين انخلق مصرف الإسكان، بعدين نعطي دور للبلديات بال ١٩٧٧، بعدين انخلق صندوق مخصص للإسكان، لحد ما تم إلغاء كل شيء، كل هالمؤسسات بال ١٩٩٦ وتفعيل المؤسسة العامة للإسكان. أكيد، بقي مصرف الإسكان بس تمت خصصته، هلق منحكي عنه. إذا منطلع بكل عالترميزات، منلاقي إنو على الرغم من تعدد الصلاحيات يلي كانت معطاة لكل عاليهيات ما انعمل شيء إلا ربط الحق بالسكن بالحق بالتملك بلبنان. يعني التسليف من أجل التملك، نحن منمفكر إنو هيدا الشيء بدء بعد ال ١٩٩٠، ولكن مش صحيح، والبرهان على هالشيء نروح نقرأ الأسباب الموجبة لإلغاء تشريع ووضع محله هيئة جديد، منقرأ بكل مرة نفس الشيء، إنو الدولة إرتأت إنو التسليف من أجل التملك ما بكفي ولازم ينعمل أدوار ثانية منها بناء مسكن ميسر وأمور إلى ذلك. فهيدا أول معطى واضح بالمسار التشريعي. المرحلة الثانية يلي بحب إحكي عنها هي طبعا المنظومة يلي قائمة ويلي ركبت بعد ال ١٩٩٠ وعم نشهد اليوم إنهيهاها الخطير جدا بتداعياته على المجتمع. لإنو بعد الحرب الأهلية، يلي صار إنه تسعر هيدا الشيء يلي عم بحكيه. يعني ربط الحق بالسكن بالتملك. تسعر لإنو منشوف إنو السياسة السكنية يلي هي بين مزدوجين هي القروض السكنية، منها شي إلا سياسة عرضية لإفادة مصالح رأس المال. يعني نحن منمفكر إنو بالدولة كان في فائض وإجت قررت تعمل قروض سكنية لبلشت تفلس الدولة ووقفت هالقروض، هيدا الشيء مش صحيح أبداً. القروض السكنية والحق بالسكن هو بقلب المنظومة يلي عم تنهار اليوم ومنظومة الإستفادة الفاحشة يلي ركبت آخر ثلاثين سنة ويلي شلحتنا كل شيء. السكن هو كان الوسيلة بقلب هيدا الشيء. ليش؟ لإنو بكل بساطة كان طالعين من حرب أهلية وفي طلب على بناء وحدات سكنية جديدة. في فائض سيولة هائل بالليرة اللبنانية، وفي سياسة نقدية محددة جدا لحاكم مصرف لبنان رياض سلامة من وقتها لهلق يلي

هي مش تثبيت سعر الصرف مثل ما يقال، هي تجميد سعر الصرف. يعني أخذ سياسة معاكسة لكل التوجه العالمي، بس هيدا غير موضوع. إنو الليرة هي بألف وخمسمائة للدولار. فشو بيعمل، بيسمح للمصارف تستخدم الإحتياطي الإلزامي عندها بالليرة اللبنانية تحديدا لقروض سكنية. يعني يشجع المصارف إنو تسلف لأجل إقراض أشخاص بدهن يتكلموا المساكن مقابل إنو ترد هي المصارف للمصرف المركزي بالدولار لإن نحن منعرف إنو تجميد الليرة يعني رياض سلامة لازم يحافظ على إحتياطي معينين بالدولار. وبلش هون هالمنظومة يلي فينا نحكي عنها، يلي أدت أولا إنو بطل في وسيلة ثانية لتحقيق السكن غير التملك، وصار فيه أكيد إستفادة للمنظومة الثلاثية، يعني السياسة النقدية تبع المصرف المركزي، يعني المقاولين، يعني المصارف الخاصة. ركبت هالمصالح وإذا منشوف إنو القروض السكنية ما كانت إلا شيء عرضي، يعني فعلا منها بصلب، بل هي شيء عرضي لهي السياسة. خلينا نتذكر إنو بال ١٩٩٣ صار في خصخصة لمصرف الإسكان بإيعاز من البنك الدولي يلي إجا فرض إنو يتغيير نسبة الدولة والضمان الإجتماعي، كانو يشاركوا بخمسين بالمائة والقطاع الخاص بخمسين بالمائة، إجا وفرض إنو ينزل مساهمة الدولة لعشرين بالمائة فقط (الدولة والضمان). فإذا عم نكفي نشوف كيف الدولة شوي شوي عم تتخلي نهائيا عن سياساتها بالتدخل لتأمين الحق بالسكن وعم تترك الحق بالسكن يتدعوس تحت مصالح رأسالمال وأولوية العرض والطلب وهيدا المنطق الوحيد. نفس الشيء، المؤسسة العامة للإسكان يلي أنشأت عام ١٩٩٦ إذا منفتح الصفحة website تبعها منشوف إنها ما عملت شيء. مؤسسة الإسكان تحول دورها إلى كفيل للمصارف الخاصة. والأرقام بتحكي، وصلت لإنها تعالج خمس آلاف ملف سنويا. مئة وثلاثين ألف قرض تراكيما، ثلاثة عشر مليار دولار ضخت هي السياسة بسوق المقاولين. ولشو أدى هيدا الشيء؟ سياسة التسليف هيدي لوحدها نحن وعم نلغي أي وسيلة ثانية، يعني بناء مساكن ميسرة، ضبط بدلات الإيجار، إلى آخره، أو ضبط وسيلة الإيجارات كوسيلة أساسية ل تأمين الحق بالسكن الميسر، أدت سياسة التسليف لتضخم مفتعل بالطلب أدى إنو الأسعار بتطلع بشكل خيالي، وصلنا لل ٢٠١٠ ثلاثمائة بالمائة صاروا العقارات والأراضي أغلى، وطبعا مع سياسة ضريبية ماشية، يعني إعفاء تام للأشخاص يلي زادت ثروتهم ثلاثمائة بالمائة، دفعوا صفر. الأرقام هي ثلاثمائة بالمائة غلاء، حسب الإقتصاديين يلي إستشرناهن. في دراسة لجميلة يوسف بال LAU بتثبت كيف أسعار العقارات صارت متوازية مع سقف القرض. وهيدا يلي أدى إنو تعلق الأسعار. يعني ما بقى في فعلا رابط بالواقع بين الطلب والعرض، بل سياسة التسليف. يعني قديش سقف القروض، دغري المقاولين غلوا سعر الشقق. هيدا يلي أدى إلى هالغلاء الفظيع. بال ٢٠١٨، طبعا كلنا منعرف، بلشت بوادر الأزمة الحالية لإنو أوقفت القروض السكنية. وأوقفت مثل ما بلشت، لإنو هي سياسة عرضية لمصالح رأسالمال. بما إنو لأسباب عديدة مش حنفت فيها بلشت بال ٢٠١١ بلش في شح بالدولارات بالبلد؛ إترجم هيدا الشيء إنو القروض السكنية يعني لما المالك بيقبض سعر بيته من البنك بالليرة، عم يروح يطلب تحويلها للدولار من البنك المركزي. فالقروض السكنية صارت عم تضغط على إحتياطات رياض سلامة من الدولار. فبهي البساطة مثل ما بلش القروض، أوقفها. ونحن وصلنا، يعني رياض سلامة أكد إنو هي مش مسؤوليته ووزير الجمهورية أكد بمجلس النواب إنو مش شغلته، إبه شغلة مين؟ الدولة بيينت الغائب الأكبر عن هالشيء وانحطت الناس بوجه بعضها.

منوصل للإيجارات، أكيد مثل ما عم نحكي، الإيجار بمنطق السياسة السكنية؛ الوصول لحق سكن ميسر ولاق، الإيجارات بصميمه. خلينا نتذكر إنو قبل قانون ال ١٦٠ ع ٩٢، في خمس وعشرين تشريع رقابي على الإيجارات. نحن مش دائما كنا بالحالة يلي نحن فيها. حتى فيني إذكر إنو بال ١٩٤٨ كان في قانون فرض تخفيض بدلات الإيجار. يعني مش بس منع إرتفاعها فوق حد معين، ولكن نزلها. يعني عم نحكي عن تدخلات للدولة أدت إلى تخفيض بدلات الإيجار. طيب، نحن منعرف واقع الإيجار، مش رح كرر يلي قائلته الأستاذة جعارة إنو في فصل تام بين مقتدرات الناس وأسعار الإيجارات وهيدا دفع الناس بعد أكثر صوب التملك. يعني إذا أنا بدي إدفع أجار هوي قد السند، بفضل روح عالتملك، وفادت نفس الحلقة. بوصل على آخر نقطة بدي إحكي عنها، وهي قانون الإيجارات القديمة تبع ال ٢٠١٤، يلي مدد الأجازات لمرة أخيرة، بعدها بصير في تحرير للأجازات ويلي تعدل بال ٢٠١٧. حابة بس إذكر شغلتين يمكن ما كثير معروفين أو بينحكو. قانون ال ٢٠١٤ يلي عطى مهلة نهائية للتمديد، أقر وحيدا بينما هو تسوق له من ضمن رزمة من القوانين، كان مفروض يصير تفعيل الإيجار التملكي، كان في إقتراح قانون معه لإنشاء وحدات سكنية ميسرة. ولكن، أكيد طلع لوحده. وفلسفة القانون، ومنشوفها هيدي بالأسباب الموجبة، هي إنو تحرر المالكين وحق الملكية من تحمل العبء وحدهن لتقاعس الدولة. ولكن، تحرير المالك مقابل شو؟ مقابل تشجيع على التملك من جديد. وهيدا شيء منشوفه بالأسباب الموجبة، يعني بتشجع على تملك المأجور وبتعطي حق أفضلية بالقروض السكنية المدعومة من مؤسسة الإسكان ومصرف الإسكان للمستأجرين القدامى. ولكن طبعا، هيدا الشيء بالأسباب الموجبة ولكن ما شغنا ولا تعديل ولا بقانون مؤسسة الإسكان ولا بمصرف الإسكان يفعل هي النقطة يلي عم نحكي عنها. ثالث نقطة بحب ذكر فيها إنو هالقوانين، الإثنان، ٢٠١٤ و ٢٠١٧ بقرارات المجلس الدستوري، إنربطت دستوريتهن بتأمينهن بشكل للتوازن بين الحق بالملكية والحق بالسكن يلي كلهما يتمتع بقيمة دستورية. ولكن بالواقع، منشوف إنو آليات قانون الإيجار القديمة يلي عم انسميها التمديدية، هي من جهة، صندوق بيساعد المستأجرين القدامى، ما تفعل بحياته، بظل مادة اليوم صريحة، لحد دخول الصندوق قيد التنفيذ، تعلق جميع الدعاوى المرتبطة بزيادة بدلات الإيجار. ومن جهة ثانية، لجان أبطلت، رجع المجلس

الدستوري أبطأها، رجعت أنشئت. طيب، بس هاللجان على الرغم من صدور قرار بإنشائها ب٢٠١٩، عينوها، ولكن لما راجعنا عرفنا إنو في تعميم صادر عن مجلس القضاء الأعلى بقول بالتريث وإنو ما يقبلوا ولا طلب بحجج مختلفة. شيء إنو المناطق، بيروت، شيء إنو لاء انتظرو لإنو في كزا تعديل اليوم مقترح لقوانين الإيجارات القديمة. بس بحب قول إنو عملنا دراسات على كيف تصرف القضاء مع اللفظ الكبير يلي طرحه قانون ٢٠١٥-٢٠١٧ إذا حدا فيني قول عن هالخلاصات. سريعاً جداً، إذا بتسمحوا لي، ثلاث خلاصات: نحن اشتغلنا بال ٢٠١٥ على عينة من سبعين حكم وبال ٢٠١٨ على القرارات الصادرة عن قانون ٢٠١٧ على أربعين حكم تفهم فعلياً، القضاء وين من الإنقسام الإجتماعي وبالرأي العام على تطبيق القانون. الخلاصات هني: أولاً، بعده القانون مجمد عند العديد من المحاكم وغير قابل للتطبيق، بفعل يلي عم قوله، آلياته المعطلة. ثانياً، أظهر التقرير إنو الأجزاء الوحيدة القابلة للتطبيق من هالقانون هي تسديد المأجور أو سريان المدة يلي على إثرها بيضهر برا المستأجر. فإذا، بس على الرغم من هيدا التوازن يلي عم بحكي عنه، الوحيد يلي ماشي هو كسر حق السكن. وهيدا يلي بوديني لثالث نقطة وهي الأساس، إنو نحن بإعتقادنا اليوم، القانون فقد دستوريته. يعني الشرط الأساسي للتوازن بين الحقين، يلي عأساسه قال المجلس الدستوري قال فعلاً هيدا القانون دستوري، هو ساقط اليوم. مشان هيك، ما لازم ننسى من المشهد يلي عم نحكي عنه والتشريعات يلي الثورة لازم تدفش صوبها، هيدا الموضوع. يعني إعادة صياغة التوازن. وما ممكن يكون من ضمن قانون مثل هلق، مثل ما قلنا "بيع وهم". يعني بالأسباب الموجبة تقنياته ولكن دعس الحق بالسكن نهائياً.

ملاحظات من النقاش مع الحضور

مساء الخير، الداعي حسيب قيلوح، المنسقى الإعلامي لتجمع المستأجرين بالحمراء وبلبنان من ال ١٩٨٥، بقانون الإيجارات السكني والغير سكني. ورئيس تضامن مزييني بيروت. مش عم بعمل دعاية، بس لتعرفوا مين الشخص اللي عم يحكي. أنا بدي بلش بفكرة وهدف. يعني عفوا ما بدي طول، بس بدي اختصر بشغلات. الفكرة والهدف إنو الإنسان، نحن اندعينا على شيء يختص بالسكن وكان عام وإنحكي بمواضيع كثيرة بالجديد وبالقديم. بس أنا بدي إحكي عن القديم، شو بدي بالجديد. القديم، أكل حقه. المستأجر القديم ظلم ما لم يظلم بكل الحياة يلي انظلموا فيه. بسبب إنو هيدا دفع دمه وعرقه وجهده، أول شيء لاستأجر محل أو مكتب، ومن خلال هالمحل أو مكتب يلي استأجره ودفع لبنوك عمدي خمس ست سنين خلوات، كمان استأجر بيت وكان يدفع خلو بس ما كان ينزل بالقانون. في رئيسان إجو لعنا بالواقع اللبناني يلي هو الرئيس شمعون والرئيس فؤاد شهاب لم يتطرقوا ولم يتجرأوا على مس المستأجر القديم لسبب بسيط، لأنه كان الرئيس شهاب الله يرحمه عنده رؤيا، وشمعون كمان قبله. إنو يوما ما المال الخليجي ومال تبييض الأموال، ما منعرف شو بيحي عالبلد، المواطن اللبناني الفقير المتوسط ما بقى له مكان بالمدن. عملوا هالقانون وحموه وعملوا قصة الخلو. نحن يلي بيحي بقول إنو أخذين حق المالك، نحن جماعة ما أخذنا حق المالك. نحن طورنا العقارات يلي فيها ودفعنا خلوات. وكان المالك سعيد بهيداك الوقت وكان ماشي الحال لغاية ال ١٩٩٢. في كلمة قالها الإستاذ فريد جبران، آلاف المستأجرين بال ١٩٩٥ حتصير بالطريق. نحن نزلنا مظاهرة صغيرة بسيطة على أيام الرئيس الحريري الله يرحمه، بال ١٩٩٣ وكانت خفيفة، أدى لتوقيف القانون سنتين وتعديله ورجعوا عملوا التمديدات القانونية لبعدين. اليوم نحن قبل هيدي الحقبة، ١٧ تشرين الأول، أكبر مظاهرة والشباب كلهن بيعرفوا، من الإتحاد العمالي لعند العدلية، كنا شي أربع آلاف متظاهر. ما في وسيلة إعلامية قربت صورتنا مباشر. بالمساء صاروا يلحقوا أي واحد أو وحدة إذا عم تسب إنو بلشت الثورة. أنا عم بشرح هون الإعلام قديش كان مش مع المستأجر لإنو هو مشترى من قبل كبار ال lobby العقاري الموجود يلي اشترى بالبلد. نحن مش ضد المالك، نحن ضد المالك الجديد يلي إجا إشتري، وبالحمراء معروفين ومين وراهن، ما عاد في مالك قديم. صار في مالكين عمستوى بالبلد مثل الحيتان. وبدهن يظهروا العالم بدون أي خلو بدون أي شيء أو منفعة للمستأجر القديم. طيب اليوم إذا المستأجر القديم بده هلق بيتحرر عقد المحلات أو البيوت. وما في بنوك بتعطيه ولا في إسكان بيعطيه. وين بروح؟ شو المطلوب منه؟ في سفارات تعطينا لنهاجر؟ ولا ما عاد يقدروا يشوفوا الوجوه الشاحبة والناس التعبانة.

[مقاطعة]

انا ما حكيت، بعتمد المرة الجاي بس تدعوا على هيك شي لازم يكون مداخلات مضبوطة. هلق رح اقبل معك. بس بخصوص الاجارات في اشياء بتنور اللجنة وبعد في كثير اشياء ما حكيناها.

- مزبوط، بس بعتمد الهدف من هيك قعدة هو إنو نضوي على أهمية إيجاد سياسة سكنية شاملة مش بس نضل عم ندقر بالعوارض يلي هي الاجارات القديمة والقروض من هون وعجز عن دفع من هون، لازم يكون في رؤيا شاملة. ما بعرف إذا حدا عنده أسئلة.

-سؤال للمحامين ويمكن للكل كمان. إذا في أي أمثلة صارت بالقضاء وحدا دافع عن حقه بالسكن، فينا ناخذ من الشيء يلي انت عم تقوله، إنو حدا نجح بقضية ما، لإنه واضح إنو مش القوانين هي يلي عنجد عم تحمي. بس مثل ما كنت عم تقولي، إنو في قاضي هو يقرر بمحل إنو يعطي حق للشخص لإنو ما عنده محل ثاني يروح عليه مثلا. في هيك شيء نبي عليه بمحل، بالقضاء، مش إنسانية، بس من ناحية الحق بالسكن. يعني كيف الواحد بيحمي هيدا الحق إذا القوانين. حتى كمان هالسؤال يطرح على الكل. إنو كيف معقول اللاجئيين السودانيين حتى لو كانوا قانونيين ومعهم أوراق، معقول ما في ولا قضية؟ ما حدا راح عالقضاء؟ ما في ولا قضية حدا غير لبناني راح عالقضاء ليحمي حقه بالسكن؟ يعني كيف بدنا نبش نفعل هيدا الشيء بالمحاكم لنحمي الحق بالسكن. عبالى اسمع منك إذا في أي أمثلة أو شو بتفكروا إنو في ينعمل ضغط عالقضاء، نقدم هلق مئة قضية، شو فينا نعمل؟

-بس كنت بدي اسأل المحامية جعارة عن قصة إنو كل شي مجمد، بس في المهل الزمنية ماشية.(جواب غير مسموع في الخلفية) آه عفوا.

بس نقطة واحدة بعد اذا فيكي تشرحي أجار التملك.

-بعتقد ما ضروري نفوت بهيك تفاصيل لإنو ما بقى وقت.

- يعطيك العافية، بدي اسئل، ما فينا نقترح شيء عالقضاء، إنو الحد الأدنى للأجور ٦٧٥٠٠٠ ليرة أو كان ٤٥٠ دولار، هلق صار ٢٧٠ دولار. ما فينا نقترح عالقضاء إنو يكون الأجار مربوط بفكرة الحد الأدنى للأجور؟

- بس اسمحيلي جاوبك على موضوع كونه حدا تمكن من تحقيق انجاز أمام القضاء بموضوع الحق بالسكن. المشكلة عنا بلبنان إنو بدك قضاء جريء. يتعامل القضاء مع مطلق دعوة بقيود يقيد نفسه فيها بشكل كثير حد، وهو ملزم بالتقيد بالنص. بس مل نص له أسباب موجبة نحن معشر القانونيين نسميه روح النص او فلسفة القانون. وقت تتعامل مع الدعوى من منظار قانوني، بتحطي المادة القانونية مثل ما هي وفقا لسوء صياغتها، لإنو حتى يلي عم يصيغه مجلس النواب بحالة كارثية. بقانون الأجراءات الجديد، الرئيس أيمن عويدات عم يطلع عنده هلق يعلق النظر في الدعوى وتشطب عن جدول المرافعات لحين البت بصندوق المستأجرين. فهون عم يصير في شكل من أشكال الحماية. ما هي الدعوة دعوة اسقاط من حق التمديد، يعني إخراج المستأجر من السكن. هذا ايطار حمائي ضعيف للمستأجر، بس متحججا بالنص. أما يلي حكته المحامية ضمن البحث يلي اجرهه. الحق الدستوري بالسكن وسؤوه مع الحق الدستوري بالتملك لم يناقش. على قد معرفتي عامتداد سبعة عشرة سنة في هذه المهنة. ما مرق بين إيدي حكم ناقش سمو هذين الحقين وكيفية التعامل معهم في الشأن يلي له علاقة بالمواطن اللبناني، كيف اذا على الاجنبي المقيم في لبنان؟ يعني وضعه بعد بكون اسوء.

- اكيد بتعرفو المحامي ناجي (غير مسموع)، مقدم دعوة عند القاضي علي ابراهيم. استلمتها فرنسا لأنها ضد ست وزارات لبنانية. بتعرف إنو هربناه نحن اليوم من العدالة.

-كان في سؤال من نادين عم تسأل عن شو في تجارب قضائية قبل أو شو بيستلزم لحتى، اوكي؛ السؤال الثاني،

-أول شيء، بحييكن. هالندوة جد مهمة لأن نحن ببلد يمكن الناس حتصير بالخيم. لأن الخيم بلشت بتشرين وإذا بدنا نكفي بالوتيرة يلي نحن فيها ما حيبقى بيوت ولا بلد. عم بتضوو عوجع الناس. حق السكن هو حق مقدس يسمو عن الكثير من الحقوق. بس شو بينفعني اذا ما في دولة عم تهتم بالمواطن يلي سرقته ونهبته وجوعته وما سألانة. الإنتفاضة بلشت من ١٧ تشرين لليوم ولا كأنه صار شي للأسف. عم يذلوا الشعب اللبناني ذل، يعني ما بحياته الشعب اللبناني كان هيك. نحن منأمل وبعدهنا مؤمنين انو الجيل الجديد يلي بلش الانتفاضة. وبالنسبة لإلي هي بعد ما بلشت، لإنو الوتيرة يلي ماشيين فيها واصلين عمحل يلي قاعد بيته ولفلان ولفليتات، ما رح يبقى بيته. وكل واحد ضمن بيته رح يحصل حقه. انشالله ما نوصل لهون ويصير في وعي. بس بدنا نضل نتأمل، لبنان الجديد أت. أهم شي ما نوصل لليأس. وهي الهمروجة يلي عم تصير، نحن عطول بلبنان بأسفل القعر، بس نحن كطائر الفينيق. لا بد ما نرجع نطوف ونرجع نعلي. هيدا الجيل الجديد، نحن أدينا قسطنا للعلى، أربعين سنة ونحن عن نقاوم ونجرب نحصل حقوق أولادنا. نحن مكفيين لأخر نقطة من دمنا بس بدنا نعول عالشباب والصبايا. أنا برفع القبعة للصبايا يلي أول مرة بشوفن بهالزخم والقوة بالشوارع. كنت فاقد الأمل بس أملنا فيكن كبير. لبنان بيكبر فيكن. ولبنان مش هيدا لبنان يلي منعرفه. لبنان مش لهودي يلي حاكمينه. مش للميليشيات المسيطرة يلي أكلتنا لحم وزتنا عظام. أملنا فيكن إنو ترجعوا وتقوموا وترجعوا حق لبنان بس يرجع حق لبنان، بيرجع حق

- بس بدي جاوب بشكل مختصر على سؤاليين انسألوا، بالنسبة للحد الأدنى للأجور كيف بده يتناسب مع الإجراءات، نحن منحوب نأكد لكل الموجودين إنو نحن كمحاميين كنا عم نشتغل على مدى سنوات من وقت ما طلع آخر قانون بال٢٠١٤، طالبنا وعملنا ندوات عالتلفزيون، وقابلنا كثير مسؤولين وقلنا لهم كيف عم تحطوا زيادة على الإجراءات لا تتناسب مع الحد الأدنى للأجور. يلي عم يقبض ٦٧٥٠٠٠ ليرة كيف بدو يدفع ٦٠٠٠٠٠ إيجار؟ ما كان في ولا جواب منهم ولا في حل. وأنا بأكد للمواطنين، إذا بدكن توصلوا لحقكن، ما حطا بيقدروا بالمطالبة بالندوات وهيدا، إلا بالضغط الشعبي على الأرض. وإذا ما عملتوا هيك، رح تطلعوا كلكن من بيوتكن.

- أنا بس بدي جاوب صغير، هذه الثورة يملكها جيل التسعين. مع كل الاحترام والتقدير للأجيال يلي قبل، الثمانين ولورا بعد، كوت الحرب الأهلية وأثارها عقلهن واللاوعي الجماعي وانهزموا إنو هي الطبقة الحاكمة الميليشياوية الأوليغارشية ما قادرين نعمل معها شي. جيل التسعين هو الجيل يلي قدر يتمرد. اختبر تجربة ٢٠٠٥-٢٠١١ ثمانية واربعة عشر آذار، لمس الفشل وتهالك البلد بإيده. وهو يلي ثار بال٢٠١٩ وهي الثورة ملكه. يجيد، يعلم، لا يعلم، يخطئ، يتعلم والثورة مكفية وإن الله راد رح نحقق نتيجة بهمة جيل التسعين.

-نحن قالوا عنّا جيل فاشلين، جيل الإنترنت. نحن يلي عملنا الثورة. انتم رغم كل شي ما عملتوا شي وضيعتوا ساكتين. نحن هلق عم نعاني من ورا السياسات يلي كانت عاياتكم. ما حكيتوا، ليش هلق عم تحكوا؟ محاولاتهم وين كانت؟ طب بال٢٠٠٠ وبعدها ليش ما حكيتوا، بال٢٠٠٥ ل٢٠١٩ هي اربعة عشر سنة. كنا نحن بعدنا ولاد. هلق عمري ثلاثة وعشرين، قديش كان عمري؟ تسع سنين؟ طب يلي انقسموا...

- المحام الشريف: الموضوع الثوري جاذب بس إذا في بعد ختامًا أسئلة بالموضوع السكني القانوني.
- وقت قلتي كيف فينا نحفظ مستوى سكني لائق وعطيتي كثير أمثلة لإنو يكون في شباك ووضع منيح.. نحن منعرف إنو هول هني بالضبط العوامل يلي عم يستعملونها لإخلاء الكثير من الناس. وبيقولوا إنو هيدا غير قابل للسكن وحيوقع عراسكم كرمال هيك بدنا نخليكم. فكل وضع الترميم والسكن اللائق هو أداة عم تستخدم ليتم إخلاء كثير عالم وإنو في توجه لإخلاء البيوت القديمة، وبدنا نبني بيوت جديدة. ومنعرف نحن من بحث عملناه إنو المباني القديمة هي يلي عم تسكن فيه الطبقات العاملة يلي هي متعددة الجنسيات. بالأماكن هي عم يكون في إختلاط يعبر عن المجتمع اللبناني وتعدديته. فهالاقتراح بخوف بوقت منعرف كيف ممكن يستخدم. في معايير للترميم. بس كيف بتلاقوا مدخل لهاشيء، وفي كثير مرات ناقشنا إنو ما لازم يكون في إقتراحات وقوانين للسكن منفصلة عن رؤيا كاملة متكاملة للحق بالسكن كسياسة إسكانية. فأنا بخاف شوي إنو هالاقتراحات القوانين ممكن يضربوا الحق بالسكن لإنو ما في رؤيا متكاملة. فشو تعليقكم على هالشي؟

- اذا بيتاخذ شهادة مطابقة من البلدية أو من مرجع يكون مأمّن الأشياء البديهية. هلق نحن إنو واصلتله أشياء مش ضروري تتعلى المعايير بشكل، لإنو هلق يلي عم يتأجر إنو إيه تحت الأرض وعالسطح، ونش.

